<p>الأب والأم، ويجب أن يقدم هذا الاذن الكتابي دعما لطلب التسجيل في السجل التجاري.</p> <p>المادة 6: يجوز للتجار القصر المرخص لهم طبقا للأحكام الواردة في المادة 05، أن يرتبوا التزاما أو رهنا على عقاراتهم.</p> <p>غير أن التصرف في هذه الأموال سواء كان اختياريا أو وجبريا لا يمكن أن يتم إلا باتباع أشكال الإجراءات المتعلقة ببيع أموال القصر أو عديمي الاهلية.</p> <p>المادة 7: لا يعتبر زوج التاجر تاجرا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا تابعا لنشاط زوجته.</p> <p>ولا يعتبر تاجرا إلا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا منفصلا.</p>	<p>14- كل عملية توسط لشراء أو بيع العقارات أو المحلات التجارية والقيم العقارية،</p> <p>15- كل مقاوله لصنع أو شراء أو بيع وإعادة بيع السفن للملاحة البحرية،</p> <p>16- كل شراء وبيع لعتاد أو مؤن للسفن،</p> <p>17- كل تأجير أو اقتراض أو قرض بحري بالمغامرة،</p> <p>18- كل عقود التأمين والعقود الأخرى المتعلقة بالتجارية البحرية،</p> <p>19- كل الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بأجور الطاقم وإيجارهم،</p> <p>20- كل الرحلات البحرية.</p> <p>المادة 3: يعد عملا تجاريا بحسب شكله:</p> <p>1- التعامل بالسفنتجة بين كل الأشخاص،</p> <p>2- الشركات التجارية،</p> <p>3- وكالات ومكاتب الأعمال مهما كان هدفها،</p> <p>4- العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية،</p> <p>5- كل عقد تجاري يتعلق بالتجارة البحرية والجوية.</p>	<p>المادة الأولى: يعد تاجرا كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا ويتخذ مهنة معتادة له، ما لم يقض القانون بخلاف ذلك.</p> <p>المادة 1 مكرر: يسري القانون التجاري على العلاقات بين التجار، وفي حالة عدم وجود نص فيه يطبق القانون المدني وأعراف المهنة عند الاقتضاء.</p> <p>الأعمال التجارية</p> <p>المادة 2: يعد عملا تجاريا بحسب موضوعه:</p> <p>1- كل شراء للمنقولات لإعادة بيعها بعينها أو بعد تحويلها وشغلها،</p> <p>2- كل شراء للعقارات لإعادة بيعها،</p> <p>3- كل مقاوله لتأجير المنقولات أو العقارات،</p> <p>4- كل مقاوله للإنتاج أو التحويل أو الإصلاح،</p> <p>5- كل مقاوله للبناء أو الحفر أو لتمهيد الأرض،</p> <p>6- كل مقاوله للتوريد أو الخدمات،</p> <p>7- كل مقاوله لاستغلال المناجم أو المناجم السطحية أو مقالع الحجارة أو منتوجات الأرض الأخرى،</p> <p>8- كل مقاوله لاستغلال النقل أو الانتقال،</p> <p>9- كل مقاوله لاستغلال الملاهي العمومية أو الإنتاج الفكري،</p> <p>10- كل مقاوله للتأمينات،</p> <p>11- كل مقاوله لاستغلال المخازن العمومية،</p> <p>12- كل مقاوله لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة أو الأشياء المستعملة بالتجزئة،</p> <p>13- كل عملية مصرفية أو عملية صرف أو سمسرة أو خاصة بالعمولة،</p>
<p>الدفاتر التجارية</p> <p>المادة 8: تلتزم المرأة التاجرة شخصا بالأعمال التي تقوم بها لحاجات تجارتها. ويكون للعقود بعوض التي تتصرف بمقتضاها في أموالها الشخصية لحاجات تجارتها كامل الأثر بالنسبة للغير.</p> <p>المادة 9: كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر لليومية يقيد فيه يوما بيوم عمليات المقاوله أو أن يراجع على الأقل نتائج هذه العمليات شهريا بشرط أن يحتفظ في هذه الحالة بكافة الوثائق التي يمكن معها مراجعة تلك العمليات يوميا.</p> <p>المادة 10: يجب عليه أيضا أن يجري سنويا جردا لعناصر أصول وخصوم مقاولته وأن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب النتائج، وتنسخ بعد ذلك هذه الميزانية وحساب النتائج في دفتر الجرد.</p>	<p>التاجر</p> <p>المادة 5: لا يجوز للناصر المرشد، ذكرا أم أنثى، البالغ من العمر 18 سنة كاملة والذي يريد مزاوله التجارة أن يبدأ في العمليات التجارية، كما لا يمكن اعتباره راشدا بالنسبة للتعهدات التي يبرمها من أعمال تجارية.</p> <p>- إذا لم يكن قد حصل مسبقا على إذن والده أو أمه أو على قرار من مجلس العائلة مصدق عليه من المحكمة، فيما إذا كان والده متوفيا أو غائبا أو سقطت عنه سلطته الأبوية أو استحال عليه مباشرتها أو في حال انعدام</p>	

<p style="text-align: center;">عناصر المحل التجاري</p> <p style="text-align: right;">المادة 78:</p> <p>تعد جزئا من المحل التجاري الأموال المنقولة المخصصة لممارسة نشاط تجاري ويشمل المحل التجاري إلزاميا عملاء وشهرته. كما يشمل أيضا سائر الأموال الأخرى اللازمة لاستغلال المحل التجاري كعنوان المحل والاسم التجاري والحق في الإيجار والمعدات والآلات والبضائع وحق الملكية الصناعية والتجارية كل ذلك ما لم ينص على خلاف ذلك.</p>	<p style="text-align: center;">السجل التجاري</p> <p style="text-align: right;">المادة 19:</p> <p>يلزم بالتسجيل في السجل التجاري:</p> <p>1- كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري ويمارس أعماله التجارية داخل القطر الجزائري،</p> <p>2- كل شخص معنوي تاجر بالشكل، أو يكون موضوعه تجاريا، ومقره في الجزائر، أو كان له مكتب أو فرع أو أي مؤسسة كانت.</p> <p style="text-align: right;">المادة 20:</p> <p>يطبق هذا الإلزام خاصة على:</p> <p>1- كل تاجر، شخصا طبيعيا كان أو معنويا،</p> <p>2- كل مقاوله تجارية يكون مقرها في الخارج وتفتح في الجزائر وكالة أو فرعا أو أي مؤسسة أخرى.</p> <p>3- كل ممثلية تجارية أجنبية تمارس نشاطا تجاريا على التراب الوطني.</p> <p style="text-align: right;">المادة 20 مكرر:</p> <p>تحدد كفايات التسجيل في السجل التجاري طبقا للتنظيم المعمول به.</p>	<p style="text-align: right;">المادة 11: يمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد بحسب التاريخ وبدون ترك بياض أو تغيير من أي نوع كان أو نقل الى الهامش. وترقم صفحات كل من الدفترين ويوقع عليهما من طرف قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد.</p> <p style="text-align: right;">المادة 12: يجب أن تحفظ الدفاتر والمستندات المشار إليها في المادتين 9 و10 لمدة عشر سنوات كما يجب أن ترتب وتحفظ المراسلات الواردة ونسخ الرسائل الموجهة طيلة نفس المدة.</p> <p style="text-align: right;">المادة 13: يجوز للقاضي قبول الدفاتر التجارية المنتظمة كإثبات بين التجار بالنسبة للأعمال التجارية.</p> <p style="text-align: right;">المادة 14: إن الدفاتر التي يلتزم الأفراد بمسكها والتي لا تراعي فيها الأوضاع المقررة أعلاه لا يمكن تقديمها للقضاء ولا يكون لها قوة الإثبات أمامه لصالح من يمسكونها، وذلك مع عدم المساس بما ورد النص بشأنه في كتاب الإفلاس والتفليس.</p> <p style="text-align: right;">المادة 15: لا يجوز الأمر بتقديم الدفاتر وقوائم الجرد إلى القضاء إلا في قضايا الإرث وقسمة الشركة وفي حالة الإفلاس.</p> <p style="text-align: right;">المادة 16: يجوز للقاضي أن يأمر ولو من تلقاء نفسه بتقديم الدفاتر التجارية أثناء قيام نزاع وذلك بغرض استخلاص ما يتعلق منها بالنزاع.</p>
--	---	---